مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد التاسع عشر - المجلد الرابع - اللغة العربية - نيسان / 2022 م
doi.org/10.52866/esj.2022.04.19.01

منزلةُ المبتدإِ في المنظور الوظيفي قديمًا وحديثًا

أ.م. د. سلاف مصطفى كامل
كليّة التربية / الجامعة العراقيّة - قسم اللغة العربية

مستخلص:

من المعلوم أنّ النحو الوظيفيّ منهج معاصر يتبنى دراسة البنى التركيبية كالفاعلية المفعولية بفصلها عن البنى الدلاليّة التي تمثل أدوار المنفذين والمتقبلين، وهو أثر واضحٌ لتطوّر الدرس اللسانيّ وظهور المناهج اللغوية الحديثة ويعدُّ من المناهج التي اجتذبت عددًا من الدارسين لتمحيصها والاستفادة منها في عمليّة إضفاء الحداثة على الهيكل النحوي التراثي، وانبثقت منها أنظارٌ لسانيّةٌ تُعنى بالبنى الدلاليّة والوظائف، كما تُعنى بالبنى التركيبيّة التي اصطبغت بتقادم عهدها بصبغة الجمود والقسريّة المعياريّة.

وقد كانت للقدماء محاولات جادّة في تمثيل الوظائف الدلاليّة للمكونات التركيبية في الجملة، إلّا أنّ هذا التمثيل يصطدم أحيانًا بالمقرّرات النحويّة، فيلجأ بعضهم إلى إلغاء الاعتداد باطراد القاعدة في حين يخضع آخرون لسطوة القاعدة بليّ أعناق النصوص والتفسير المتعسّف.

ويعقد هذا البحث مقارنةً تحدد طبيعة منزلة المبتدإِ وموقعه من الجمل الاسمية خصوصًا، ومن البنى الدلالية والتداولية للملفوظات عمومًا، ما بين السياقات التقليديّة والأخرى المعاصرة في ضوء منهج النحو الوظيفيّ.

Dr. Sulaf Mustafa Kamil
Iraqi Univesity / College of Education - department of Arabic language

Abstract :

It is known that functional grammar is a contemporary approach that adopts the study of constructive structures such as subjects and objects by separating them from the semantic structures that represent the roles of the executors and the acceptors, which is a clear impact of the development of the linguistic lesson and the emergence of modern linguistic approaches. The traditional grammarians were concerned with semantic structures and functions, as well as constructive structures that were characterized with time by rigidity and normative coercion.

The ancients had attempted serious attempts to represent the semantic functions of the syntactic components in the sentence, but this representation sometimes collided with grammatical decisions, so some of them resort to abolishing the stability of the rules, while others surrender to the rules by imposing a certain arbitrary interpretation on the texts.

This paper presents a comparative study that aims to determine the nature of the inception status and its position in the syntactic structure of nominal sentences in particular, and the semantic and pragmatic structure of utterances in general between the traditional and contemporary perspectives in the light of the functional approach in the study of grammar.

المقدمة:

كان من الآثار الواضحة لتطوّر الدرس اللسانيّ وظهور المناهج اللغوية الحديثة عودة ثلّة من الباحثين إلى التراث لدراسته برؤية جديدة تعالج قضية إثبات الوجود الشرعي اللساني في التراث اللغوي العربيّ، وتنحو منحًى توفيقيًّا يُخضِع الذاكرة اللغوية للفحص والاختبار في محاولة تطويعها لمقومّات الحداثة ومعطياتها، وينتقي المفردات الموائمة لتلك المناهج، وينتقد الأخرى التي تصطدمُ بمقرّراتها ومسلّماتها بغية إقصائها عن الكيان اللغوي الذي يراد له أن يلبس حلّة المعاصرة من غير أن ينسلخ عن أصوله ويفقد الصلة بجذوره التي تضرب في عمق التاريخ.

وكان المنهج الوظيفي في دراسة اللغة من المناهج التي اجتذبت عددًا من الدارسين لتمحيصها والاستفادة منها في عمليّة إضفاء صبغة العصرنة والحداثة على الهيكل النحوي التراثي، وكانت بعض هذه المحاولات كمحاولة المتوكل موفّقةً تمامًا، فتحت آفاقًا معرفيّة جديدة، وانبثقت منها أنظارٌ لسانيّةٌ تُعنى بالبنى الدلاليّة والوظائف، كما تُعنى بالبنى التركيبيّة التي اصطبغت بتقادم عهدها وبعدها عن معينها الأساس بصبغة الجمود والخضوع لقيود الصنعة.

وينبغي للدارس أن يفرّق بين المصطلح التقليديّ للنحو الوظيفيّ الذي قد يُطلق على بعض المؤلفات التقليديّة ويعنى به الوظائف النحويّة المعروفة ودراستها على نحو نفعيّ يحدّد الوظيفة الكلاميّة وتصحيح النطق بعيدًا عن الخوض في المساجلات والخلافات والتعليلات المعياريّة التي أضفت طابع التعقيد والاستغلاق على كثير من الدراسات النحويّة، كمؤلف السيد عبد العليم إبراهيم الموسوم بـ (النحو الوظيفي)، وبين هذا الإطلاق المعاصر الذي ينضوي تحت لواء مدرسة معاصرة في النحو هي المدرسة الوظيفيّة التي انطلقت من منطلق الوظائف التواصليّة وبحثت مدى تطابقها مع الوظائف التركيبية لتعديل المفاهيم القديمة المتعلقة بالعمد والفضلات وأطراف الإسناد التي ربّما لا تكون في ذاتها محور التواصل ولا ينصبّ عليها الغرض والقصد من العمليّة الكلاميّة.

والبحوث والدراسات التي تروم التنقيب في التراث واستخراج مضامين ومصاديق النظريّات الجديدة كثيرة، منها على سبيل التمثيل لا الحصر دراسة (النحو الوظيفيّ والدرس اللغويّ العربيّ) للزايدي بو درامة، وهي أطروحة دكتوراه في الجزائر، شاملة للهيكل النحوي بمجمله، لكنّ أمثال هذه الدراسات لا تفي بغرض التفصيل وعقد المقارنات في كلّ وظيفة تركيبية أو تواصلية لسعة مداها، ولا بَدّ أن تُرفد بالبحوث المصغّرة التكميليّة المتخصّصة بقبيل واحدٍ من الوظائف النحويّة، ولرّبما يكون هذا دافعًا للمزيد من المؤلفات التفصيليّة الصغيرة التي تعقد الدراسة فيها على أبواب محدّدة أخرى تجلي المفاهيم الدلالية ونقاط الاشتراك والمباينة بينها وبين الوظائف التركيبية، بقصد السيرِ نحو وعيٍ لمضامين التواصل في اللغة.

وتأتي هذه الورقات لتقدم بحثًا مقارنًا يروم تحديد طبيعة منزلة المبتدإِ وموقعه من البنية التركيبية للجمل الاسمية خصوصًا، والبنية الدلالية والتداولية للملفوظات عمومًا ما بين الأنظار التراثيّة التقليديّة والأخرى المعاصرة في ضوء المنهج الوظيفيّ في دراسة النحو.

المبحث الأوّل
المبتدأُ عند القدماء وظيفةً ودلالة

أوّلًا- المبتدأُ مصطلحًا ورتبةً تركيبيّةً:

(1) **المبتدأُ والابتداء** : تحدّثَ القدماءُ من النحويّين عن منزلة المبتدإِ وأحوال الابتداءِعند خوضهم في دلالة المرفوعاتِ وأصلِها، فالأصل فيها عند سيبويهِ المبتدأُ، وغيرُه فرعٌ عليه؛ لأنّه مبدوءٌ به، على ما ذكر بقوله: «واعلم أنّ الاسم أوّلُ أحواله الابتداء، وإنّما يَدخل الناصبُ، والرافعُ سوى الابتداء، والجارُّ على المبتدإ،... فالمبتدأ أوّل جزءٍ كما كان الواحدُ أوّلَ العددِ، والنكرةُ قبلَ المعرفةِ»[1]. وفي قوله: (سوى الابتداء)، استثنى سيبويه (الابتداء)؛ لأنّه عنده من العوامل الرافعة المعنويّة لا اللفظيّة.

واستقرّت المصادر النحويّة على عدّ الابتداء رافعًا للمبتدإِ في النحو البصريّ، فالبصريون يذهبون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء وللكوفيين وجهةٌ أخرى في الأمر، فالمبتدأُ والخبر مترافعان عندهم كما يُعلمُ[2]. فالمنزلة الوظيفيّة التي يحتلها المبتدأُ هي منزلة الابتداء، والمبتدأُ هو الحدّ النحويّ الذي يحتلّها فتكون هي الرافعة له.

(2) **المبتدأ بين الأصالة والفرعيّة** : يشير نصّ سيبويه المذكور آنفًا، بوضوحٍ، إلى أنّ المبتدأَ هو أصل المرفوعاتِ؛ لأنّ الكلام يُبنى عليه ويسنَدَ إليه، وقال بعض النحويين إنّ الفاعل أصل المرفوعات، وقيل كلاهما أصلٌ[3].

وذهب الزمخشريّ إلى أصالة الفاعل، إذ قدّم الكلامَ على الفاعلِ، وجعلَ الرفعَ علمًا على الفاعليّة، وما سوى الفاعل محمولاً عليه. وذكر ابن يعيش أنّ ذلك مذهب حذّاق النحويِّينَ في عصره[4]. ويمكن تلمّس علّة أصالة الفاعل ممّا ذكره السهيليّ من أنّ عامل الفاعل لفظيٌّ، فلا يدخل عليه ما يزيله؛ ومن ثَمّ يبطل الرفع في المبتدإ بدخول (إنّ وأخواتها)[5]، وهذا يعني أنّ معنى المبتدإ قابلٌ للتقييد بأدوات النسخ التي تحطّه عن رتبته في الإسناد، بخلاف الفاعل. ويمكن الاستدلال له أيضًا بأنّ الحديث المحكوم به (المسند) مقدّمٌ على الفاعل أبدًا، فجاز أن يكون الفاعل نكرةً ومعرفةً قياسًا، أمّا المبتدأ فالمسند في جملته مؤخّرٌ غالبًا وإن جاز تقديمه بشرائطه المعروفة؛ لذا كان المبتدأُ معرفةً قياسًا، إذ الحكم على المجهول لا يفيد؛ لأنّ ذكر المجهول أوّلاً يورث السامع حيرةً، فوجب أن يكون المبتدأ معرفةً حتّى يكون معيّنًا، وقد يكون نكرةً تحصل فيها الفائدة بمسوّغٍ من مسوّغات الابتداء بالنكرة المعروفة في النّحو[6].

وذكر الرضيّ أنّ أصل المبتدأ التقديم، لأنّه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقُصد في اللفظ أيضًا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه. وأمّا تقديم الحكم (وهو الفعل وما جرى مجراه) في الجملة الفعلية، فقد علّله الرضيّ بكونه عاملًا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول. وإنما اعتُبر هذا الأمر اللفظيّ، أي العمل، وأُلغيَ الأمر المعنويّ، أي تقدُّم المحكوم عليه على الحكم؛ لأنّ العمل طارئ، والاعتبار بالطارئ عنده دون المطروء عليه[7].

(1) الكتاب 24-23/1. وينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ 1 / 275.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (1/ 38).
(3) ينظر: شرح التسهيل 264/ 1 - 265.
(4) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش 1 / 200-198.
(5) ينظر: نتائج الفكر في النحو 313.
(6) ينظر: شرح التسهيل 289/ 1، وشرح ابن عقيل 216/ 1 (الهامش2).
(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 229/ 1.

وتكلّم ابن يعيش على اتفاق المتخاطبين على المعرفة المسبّقة للمبتدإ حين ذكر أنّ خبرَ المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا. والذي يدلّ على ذلك أنّه به يقع التصديقُ والتكذيبُ؛ فإذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ)، فالصِّدْقُ والكِذْبُ إنّما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في عبد اللهٍ لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنّما ذكرتَ عبد الله، وهو معروفٌ عند السامع، لتُسْنِد إليه الخبرَ الذي هو الانطلاقُ[1].

(3) **ركنيّة المبتدإ في الإسناد** : لا ريب في أنّ القدماء في بحثهم في قضيّة (**المسند**) و(**المسند إليه**) قد أسّسوا لركنيّة المبتدإ في الجملة الاسميّة ومناظرته للفاعل في الجملة الفعليّة، إذ عرّف سيبويه (المسند) و(المسند إليه) بأنّهما: «ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك: (عبدُ الله أخوك)،...ومثل ذلك: (يذهب عبد الله)، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء»[2]. وقال في موضع آخر: «والمبتدأ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه»[3]. أي: المبتدأ والخبر.

وعلّل الشريف الكوفيّ (539هـ)[4] كون المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند، بأنّك جئت بالأوّل وهو المبتدأ، فجعلته أصلاً لما بعده، ولم تبنِه على شيءٍ قبله، ثمّ جئت بالخبر فصار فرعًا عليه لكونِه محتاجًا إليه، فلذلك صار الثاني مسندًا إلى الأوَّل[5].

واهتمَّ البلاغيُّون بهذين المصطلحين، ويبدو أنّهم كانوا متأثّرين بالقضيّة المنطقيّة المؤلَّفة من موضوعٍ ومحمولٍ وهما عمدة القضية وركناها وما عداهما يمكنُ الاستغناء عنه[6]، فنصّ السكّاكيّ على أنّ (المسند إليه) هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به[7].

وإذا كان اللغويون في إطلاق هذين المصطلحين مدفوعينَ فعلًا بالقضيّة المنطقيّة المؤلَّفة من ركنين هما العمدة فيها وأمّا ما سواهما فزائدٌ، فإنّهم لم يغفلوا عن كون الفضلة أحيانًا محطّ الفائدة، بل فطنوا له؛ لأنّهم لا يعدّون الفضلة زائدًا، ويذكرون أنّ الفضلة ما يمكن إنشاء جملةٍ مِن غيره، وإن كانت لفظة (الفضلة) توحي بهامشيّة دور الكلمة في المعنى[8].

ثانيًا- العدولُ عن قواعدِ الابتداءِ لمصلحةِ الوظيفة الدلاليّة عند القدماء:

من المعلوم أنّ الصنعة النحويّة فرضت قيودها على المشتغلين باللغة وكانت لها سطوتها المهيمنة على المقرّرات النحويّة التي كان يُراد لها أن تحقّق الاطّراد والانضباط والحصر لتشكّل القواعد المتينة للنحو العربيّ، وهي مقرّرات حصّنت نفسها عبر العصور لتنتقل من جيلٍ إلى جيل، من غير أن يعتريَها التحوّلُ والتغييرُ، فمن المقرّرات المسلّمة أنّ المبتدأَ لا يكون إلّا اسمًا صريحًا أو مؤوّلًا، وأن الخبر يكون جملةً وشبهها على خلاف في عدّ شبه الجملة قسمًا قائمًا بذاته أو إلحاقه بأحد القبيلين: (الجملة الاسميّة و الجملة الفعليّة)،

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 1/ 227.
(2) الكتاب 23/ 1.
(3) الكتاب 126/ 2.
(4) عمر بن إبراهيم بن محمد الحسيني العلويّ، أبو البركات (539-442هـ): من رجال الحديث واللغة. كان زيديًّا معتزليًّا، من أهل الكوفة، مولدًا ووفاةً. سكن الشام في شبيبته مدة، وبرع في العربية، أخذ منه ابن الشجريّ، له تصانيف حسنة أهمّها شرح اللمع لابن جنّيّ، ينظر: بغية الوعاة 2 / 215، والأعلام للزركلي 5 / 39-38 .
(5) ينظر: شرح اللمع 83. وموسوعة المصطلح النحويّ 651/ 2.
(6) ينظر: رسالتان في اللغة - الحدود 68، والتعريفات 206.
(7) ينظر: مفتاح العلوم 168-167.
(8) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة 2 / 138، وفي النحو العربيّ - نقد وتوجيه 95، 99 .

ولكن هذا لا يلغي خروج بعض المهتمّين بالمعنى من البلاغيّين والمفسّرين من عهدة هذه المقرّرات حين يأبى المعنى عليهم أن ينساقوا وراءها، وهذه المحاولات وإن شكّلت شذرات متفرّقة لا يحكمها منهج موحّد ولا تمتلك تأصيلًا ضابطًا، جديرةٌ بالدرس وهي تستحقّ الإشارة إليها والتنويه بذكرها، وسنذكر في ما يأتي موضعين من المواضع التي لم يكتب لها الشيوع يتجلّى فيهما تجاوز القاعدةِ النحويّة في موضوع الابتداء، إذ يحكمُ المعنى فيهما القاعدةَ، ويقيّدها لتحقيق الانسجام في الفكرة المتوّخاة من النصّ، وإيصال القصد من وراء اللفظ.

(1) **إجازة إعراب شبه الجملة مبتدأً**: من المعلوم أنّ شبه الجملة يمكن أن يقع خبرًا أو يتعلّق بالخبر على الخلاف المعلوم[1]، لكنّ إجازة وقوعه مبتدأً قد تبدو غريبة على الحسّ اللغويّ قليلًا، فأشباه الجمل تتكوّن من الظروف أو الحروف ومجروراتها، وهذه الحروف لها معانٍ مطّردة يكاد يجري الاتفاق عليها بين النحويّين، فمن ذلك حرف الجر (مِن) له معانٍ معروفةٌ تليق بسياقات استعماله المحدّدة، كبيان الجنس، والتبعيض، والتعليل والبدل والظرفيّة وغيرها[2]، وهذا يعني أن دلالة هذه الحروف تكون أحيانًا في قوّة دلالة الاسم وتمكّنه.

وإلى ذلك يشير سيبويه في حديثه عن حرف الجرّ (مِن) فيقول: «وتكون أيضًا للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: **بعضُه**»[3]. ويذكر ابن مالك أنّ هذا الحرف يحسن في موضعه كلمة (بعض) أحيانًا، في قوله: «وإنما تكون للتبعيض إذا لم يُقصدْ عمومٌ، وحسُن في موضِعها (بعض)، نحو: ﴿**ومِنَ النّاسِ مَن يقولُ آمَنّا بِاللهِ وباليومِ الآخِرِ وما هُم بِمؤمنينَ**﴾ [البقرة: 8]، و﴿**مِنهمُ المُؤْمنونَ وأكثرُهمُ الفاسِقونَ**﴾ [آل عمران: 110]، و﴿**فمنهمْ ظالمٌ لنَفسهِ ومِنهم مُقتصدٌ ومِنهمْ سابِقٌ بالخيراتِ**﴾ [فاطر: 32]»[4].

وتبقى هذه الإشارات المتفرّقة غير قاطعةٍ بما نحن بصدده من قضيّة الابتداء، ونرى شرّاح الكتاب يعرضون عن بابٍ عقدَه سيبويهِ عند حديثه عن الابتداء أسماه (باب ما يقعُ موقعَ الاسمِ المبتدإِ ويسدُّ مسدَّهُ) علّل فيه إجازة وقوع بعض التراكيب موقع المبتدإِ بأنّها «مستَقَرٌّ لما بعدُ وموضعٌ، والذي عمل فيما بعدَه حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كلُّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله. وذلك قولك: **فيها** عبد الله. ومثله: **ثَمَّ** زيدٌ، و**ههنا** عمرٌو، وأين زيدٌ، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك. فمعنى أين: (في أيِّ مكانٍ)، وكيف: (على أيّة حالٍ). وهذا لا يكون إلّا مبدوءًا به قبل الاسم»[5].

وواضح أنّ سيبويهِ يشيرُ إلى تراكيب من حروف جرٍّ أو أسماء تفيد الظرفيّة، ويرى أنّها تسدُّ مسدَّ المبتدإِ من حيث إنّ قولك: هذا عبد الله، يشبه قولك: فيها عبد الله، حتى أنّه جعل تقدّم أسماء الاستفهام المبتدإِ بها لكونها في قوّة هذه التراكيب الجارّة. وقد أتى بأسماء أعلام من المعارف بعد أشباه الجمل، والحالة هذه لا يكون فيها التقديم واجبًا كما هو الحال في النكرة، وكأنّه لا يشرط للحالة التي يسدّ فيها الظرف مسدّ المبتدإِ، أن يكونَ واجب التقديم.

ونجد صدى هذه الإشارة وقد غدا أكثر وضوحًا عند ابن جنّي في ما ذكره عند كلامه على الحمل على المعنى من أنّ المسامحة في المبتدإِ أكثر منها في الفاعل، وذلك بإنابة أشياء عنه تقومُ مقامَه

(1) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك 1/ 200.
(2) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك 2/ 271، 275.
(3) الكتاب 4/ 225.
(4) شرح التسهيل 3/ 136.
(5) الكتاب 2/ 128.

حملًا على معانيها، ومما جاء في المبتدأ من هذا قول العرب: (تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراهُ)، أي: سماعُك به خير من رؤيتك له. فقد احتلّ الفعل (تسمع) منزلة المبتدأ لكونه يتضمّن معنى مصدره المقدّر بـ(سماعك)، وكأنّ الجملةَ مصدّرةٌ بـ(أن) مضمرة في غير مواضع القياس لدلالة (أن) الثانية في (أن تراهُ) عليها، ويذكر من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**وأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ومِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾[الجنّ: 11]، أي: (مِنّا قومٌ دونَ ذلكَ)، فحذف المبتدأ وأقام الصفة التي هي الظرف مقامه[1].

ويبدو واضحًا أنّ الجملة (ومنّا دون ذلك) المعطوفة على الاسميّة (منّا الصّالحون)، جملةٌ يتكوّن طرفاها من شبهي جملة؛ الأوّل من جارّ ومجرور، والثاني من الظرف والمضاف إليه، وابن جنّي يرى أنّ الطرفَ الثاني (دون ذلك) هو الذي يليق باحتلال منزلة المبتدإِ المؤخّر الذي تقدّم خبره شبه الجملة (منّا) عليه؛ لأنّ هذا الظرف (دون ذلك) كان وصفًا للاسم المحذوف (قوم) حلّ محلّه. وسنرى في الآية تقديرًا آخر عند غيره.

ومثلَ إشارة ابن جنّي تجد في قوله تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ**﴾ [البقرة: 96] إذ ترى الزمخشريَّ ينقلُ أنّ قولَه تعالى: ﴿**وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا**﴾ كلامٌ **مبتدأٌ**، أي: (ومِنهم **ناسٌ** يَوَدُّ أَحَدُهُم ..) على حذف الموصوف، كقوله تعالى: ﴿**وَما مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ**﴾[الصّافّات: 164] والمعنى هنا: (وَما مِنَّا أحدٌ إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ) فحذف الموصوف وأُقيمت الصفةُ مقامَه أيضًا[2]. ويبدو واضحًا أنّ الزمخشريَّ يرى في الآية الأولى أنّ شبه الجملة (من الذين ..) هو الذي احتلّ منزلة المبتدإ بعد حذف (ناس) الموصوف، ويرى في الأخيرة أنّ الجملة الاسميّة (له مقامٌ معلومٌ) محلّها الأصليّ الصفة للفظ (أحد) المحذوف الذي كان يحتلّ منزلة المبتدإِ، وأنّ هذه الجملة الاسميّة الوصفيّة هي التي احتلّت منزلته بعد حذفه.

وفي هذا المضمار يُفرّق السهيليّ بين بنية التركيب التي توجب الإعرابَ النمطيَّ وبنية المعنى التي تنحرف عنه، إذ يُشير إلى أنّ حدَّ المبتدإِ أن يكون معرفةً أو مخصوصًا وإلّا فلا فائدةَ في الإخبارِ عنه، فإن لم يكن منعوتًا ولا مخصوصًا ولا مستفهَمًا عنه ولا منفيًّا نحو:﴿**لَا لَغْوٌ فِيهَا**﴾[الطور: 23]، فلا يخبر عنه، إلا أن يكون الخبر مجرورًا معرفةً مقدّمًا عليه؛ لأنّ الخبر إذا كان مقدّمًا ومعرفة، **فإن كان في اللفظِ خبرَ المبتدإِ فإنّه في المعنى مخبَرٌ عنه**؛ لأنّ التعريف والتقديم يجُرّان إليه ذلك المعنى، فكأنّك إذا قلت: (على زيد دينٌ) إنّما قلت: (زيد مديان) وإذا قلت: (في الدار امرأةٌ)، إنّما أردت: (الدار فيها امرأة). فلذلك حسُنَ الإخبارُ عن النكرةِ ههنا في اللفظ؛ لأنّه ليس خبرًا عنها في الحقيقة، وإذا قدّمت الاسمَ المبتدأَ فقلت: (رجلٌ في الدارِ)، يبقى الكلام ناقصًا؛ لأنّ النكرة تطلب الوصف طلبًا حثيثًا، فيسبق إلى الوهم أنّ الجارّ والمجرور وصفٌ لها لا خبر عنها، إذ ليس من عادتها أن يُخبر عنها إلّا بعد الوصف لها. فإذا قُدّم الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفًا لها؛ لأنّ الوصف لا يتقدم الموصوف فذهب الوهم إلى أنّ الاسم المجرور المعرفة الذي هو في موضع خبرٍ عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى وإن كان مجرورًا في اللفظ. **فكم من مجرورٍ في اللفظِ مخبَرٌ عنه في الحقيقة**[3].

(1) ينظر: الخصائص 2 / 436-435، وقد ذكر الزمخشريّ مثل ذلك القول في الكشاف 2/ 173، في قوله تعالى:﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَماً مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذلِكَ﴾[الأعراف: 168].

(2) ينظر: الكشاف1/ 168، و 4/ 66.

(3) ينظر: نتائج الفكر في النحو 315.

وما أتى به البلاغيّون من المفسّرين المتأخّرين كان أكثر قطعيّةً ووضوحًا، فهذا الشريف الجرجانيّ (816هـ) يناقش اختلافهم في إعراب شبه الجملة من قوله تعالى: ﴿**ومِنَ النّاسِ مَن يَقولُ آمَنّا بِاللهِ وباليومِ الآخرِ وما هُمْ بِمؤمنينَ**﴾[البقرة: 8]، ويورد قول المتمسّكين بتقليديّة الإعراب، المصرّين على إعراب شبه الجملة خبرًا وكأنّ محطّ الفائدة في الآية هو الإخبار عمّن اتّصف بالنفاق وملامحه بأنّه من جنس البشر!! فيلتمس الجرجانيّ لهم بعض العذر، ويستدلّ على مذهبهم ثمّ يعود ويصرّح ببطلان المعنى عليه، وأفضليّة تعديل القاعدة ليضحى شبه الجملة مبتدأً هنا، فيقول: «فإن قيل: لا فائدة في الإخبار بأنّ من يقول كذا وكذا من الناس، أُجيب بأنّ فائدته التنبيه على أنّ الصفات المذكورة تنافي الإنسانيّة، فينبغي أن يُجهل كون المتّصف بها من الناس ويتعجّب منه، ورُدّ بأنّ مثل هذا التركيب قد يأتي في مواضع لا يتأتّى فيها مثل هذا الاعتبار، ولا يُقصد فيها إلّا الإخبار بأنّ مِن هذا الجنس طائفة متصفة بكذا، كقوله تعالى: ﴿**مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَّ عَلَيْهِ**﴾ [الأحزاب: 23]، فالأَولى أن يُجعل مضمون الجارّ والمجرور مبتدأً على معنى: (وبعضُ الناسِ- أو بعضٌ منهم- مَن اتّصف بما ذُكر)، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، ولا استبعاد في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدأً»[1].

إنّ إدراك الجرجاني لوظيفة الابتداء التي هي ليست محطّ الفائدة جعلته يرتضي تضمين الجار والمجرور معنى الاسم، وهذا المضمّن هو الأولى بأن يحتلّ منزلة الابتداء التي يشغلها مكوّن معروف سلفًا، وإنّما يحتاج إلى تجلية أوصافه بما يأتي من أوصافٍ خبريّة لاحقةٍ، وقد أُخفي في النصّ تبعًا لطبيعة النفاق التي تجعل صاحبها يتخفّى، بل ويتلوّن بكلّ الألوان خشية افتضاح أمره.

ويأتي أبو السعود ليضفيَ عمقًا أكبر على هذا المنحى فيصفُ في بعض المواطنِ من تفسيرِه الرأيَ الدارج الذي يخضع للقواعد المعيارية الصارمة ولا يلقي بالًا للمعنى ومحطّ الفائدة بأنّه: الرأي الشائع في موارد الاستعمال الذي تأباه **جزالة المعنى**. فيستحضر في تفسير الآية من قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهَّ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ**﴾ [البقرة: 8] نظائر هذا التركيب وما تستدعيه من المعاني الموجبة للانزياح عن النمط المعياري في توزيع الوظائف، ولا يرى غضاضةً في إعرابِ شبهِ الجملةِ من حرفِ التبعيضِ والمجرورِ به (مِنَ الناسِ) **مبتدأً**، ويسمّيها ظرفًا، ويسمّي وظيفة الابتداء **عنوانًا للموضوع مفروغًا عنه**، فيقول: «كأنه قيل: (ومنهم أو من أولئك)، والعدولُ إلى (الناس) للإيذان بكثرتهم كما ينبئ عنه التبعيضُ، ومحلُ الظرفِ الرفعُ على أنّه مبتدأٌ باعتبار مضمونِه، أو نعتٌ لمبتدإٍ كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾ [الجن: 11]، أي: وجمعٌ منا، و(مَنْ) في قولِه تعالَى: ﴿**مَن يَقُولُ**﴾موصولةٌ أو موصوفة ومحلُها الرفعُ على الخبريّةِ، والمعنى: (وبعضُ النّاسِ أو وبعضٌ من الناس الذي يقول)، كقوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُمُ الذين يُؤْذُونَ النبيَّ**﴾ [التوبة: 61]، ... أو (فريق يقول)، كقوله تعالى: ﴿**مّنَ المؤمنين رِجَالٌ**﴾ [الأحزاب: 23] ، على أن يكون مناطُ الإفادةِ والمقصودُ بالأصالةِ اتِّصافُهم بما في حيِّزِ الصلة أو الصفة وما يتعلق به من الصفات جميعًا، لا كونهم ذواتِ أولئك المذكورين، **وأما جعلُ الظرف خبراً كما هو الشائعُ في موارد الاستعمال فيأباه جزالةُ المعنى**؛ لأنّ كونَهم من الناس ظاهرٌ فالإخبارُ به عارٍ عن الفائدة، فإنّ مبناه توهمُ كونِ المرادِ بالناس الجنسَ مطلقًا، وكذا مدارُ الجواب عنه بأنّ الفائدةَ هو التنبيهُ على أنّ الصفات المذكورة تنافي الإنسانيّةَ فحقُّ من يتّصفُ بها أن لا يُعلمَ كونُه من الناس فيُخبَرَ به ويُتعجَّبَ منه، وأنت خبير بأنّ الناسَ عبارةٌ عن المعهودين أو

(1) حاشية الشريف الجرجانيّ على الكشّاف: 1/ 167.

عن الجنس المقصور على المصرّين وأيًّا ما كان فالفائدةُ ظاهرة؛ لأن خبريةَ الظرف تستدعي أن يكون اتصافُ هؤلاء بتلك الصفاتِ القبيحةِ المفصَّلة في ثلاثَ عشْرةَ آيةٍ **عنوانًا للموضوع مفروغًا عنه** غيرَ مقصودٍ بالذات ويكونُ مناطَ الإفادة كونُهم من أولئك المذكورين ولا ريبَ لأحدٍ في أنّه يجبُ حملُ النظم الجليلِ على أجزلِ المعاني وأكملِها، وتوحيدُ الضمير في (يقول) باعتبار لفظةِ (مَن) وجمعُه في قوله: ﴿**آمنَّا بالله وباليَومِ الآخِرِ**﴾ وما بعده باعتبار معناها»[1]. والعبارة الأخيرة يشير فيها إلى أنّ الحمل على المعنى جرى في موضع الابتداء كما جرى في الاسم الموصول (مَنْ) إذ حُمل على معناه فجمع الضمير في (آمنّا) بعد أن أفرده في (يقول)، فلا عجبَ.

وتدقيق النظر في قول أبي السعود يعيدنا إلى ما ذكره ابن جنّي في الآية: ﴿**وأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ومِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾ [الجنّ: 11]، فتأويله لها مخالف للأخير، فهو يرى أنّ شبه الجملة (منّا) هو الأصلح لاحتلال منزلة المبتدإ؛ لأنّه كان وصفًا للاسم (جمع) المحذوف حلّ محلّه، ويبقى الظرف (دون ذلك) على موضعه في الخبريّة، ولا ريب في أنّ هذا التقدير يتّسق مع المواضع التي جَعلَ فيها حرف الجرّ (مِنْ) مع مجرورهِ مبتدأً، بل يتّسق مع الجملة الأولى المعطوف عليها (منّا الصالحون)، فيكون (الصالحونَ) فيها خبرًا على محلّه من غير تقديمٍ أو تأخيرٍ، و(منّا) شبه الجملة هو الذي احتلّ منزلة الابتداء.

ويُحيل أبو السعود على ذلك الموضع مرّةً أخرى في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ**﴾ [آل عمران: 7] ويُصرِّحُ أنّ الصناعةَ تصادم الجزالة هنا ايضًا، فيقول: «﴿**مِنْهُ آياتٌ**﴾: الظرفُ خبرٌ، و(آياتٌ) مبتدأٌ، أو بالعكس، بتأويلٍ مرّ تحقيقُه في قولِه تعالى: ﴿**وَمِنَ الناس مَن يَقُولُ**﴾، ... والأولُ أوفقُ بقواعد الصناعة والثاني أدخلُ في جزالة المعنى إذ المقصودُ الأصليّ انقسامُ الكتاب إلى القسمين المعهودين لا كونُهما من الكتاب فتذَكّرْ! والجملة مستأنفة أو في حيزِ النصبِ على الحاليَّةِ من (الكتابِ) أي هو الذي أنزل الكتابَ كائنًا على هذه الحال، أي: منقسمًا إلى مُحْكَمٍ ومتشابهٍ، أو الظرفُ هو الحال وحدَه و(آياتٌ) مرتفعٌ به على الفاعليةِ»[2].

وهذه العبارة الأخيرة لأبي السعود التي يجيز فيها كون الظرف حالًا وهو الرافع للفظةِ (آيات)، نجده صدًى لما عند ابن هشام من تقسيمه الجمل على اسميّة وفعليّة وظرفيّة وتمثيله بمصاديق ذلك الجواز، إذِ الاسميّةُ عندّه هِيَ الَّتِي صدرُها اسْمٌ كـ(زيد قَائِم)، والفعليّة هِيَ الَّتِي صدرُها فعلٌ كـ(قام زيدٌ)، وَ(كَانَ زيد قَائِمًا)، والظرفيّة هِيَ المصدّرة بظرفٍ أَو مجرورٍ، نَحْو: (أعندك زيدٌ) و(أفي الدَّارِ زيدٌ) إِذا قُدِّر (زيدٌ) فَاعِلًا بالظرفِ وَالجَارّ وَالمَجْرُور، لَا بالاستقرار المَحْذُوف أي فعل الكون الذي يتعلّق به الجارّ، وَلَمْ يُجعلْ مُبْتَدأً مخبَرًا عَنهُ بهما، وَهُوَ مَبْنِيّ على أَنَّ الاستِقرارَ المُقدّرَ فعلٌ (يكون أو يستقرّ) لَا اسمٌ، والتقدير: أيكون عندَك زيدٌ، وعَلى أَنّه حُذفَ وَحدَه وانتقل الضَّمِير إِلَى الظّرْف بعد أَن عمل فِيهِ[3].

ومن الواضح أنّ جملة مثل (أعندك زيدٌ) اسميّة عند النحويّين، لكنّ ابن هشام يعطي الظرف قوّة فعل الكون المحذوف ويجعله هو نفسه رافعًا للفاعل الذي حكمه الابتداء عند غيره، وهذا من الانحياز للبنية العميقة التي افترضها النحويّون، لتكون عاملةً في غيابها كما لو كانت حاضرة، وهو يوحي بإحساسهم أنّ القاعدة هنا لا تخدم معنى الاستفهام الذي يكون غالبًا منصبًّا على الحدث وسيرورته التي يُعبّر عنها بالفعل وإن لم يكن ظاهرًا.

(1) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم): 1/ 40-39.

(2) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم): 2/ 7.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 492.

ويمثّل ابن هشام لقاعدته هذه بقوله تعالى: ﴿**أَفِي الله شكٌّ**﴾ [إبراهيم: 10]، إذ يُجيزُ فِي المَرْفُوعِ (شكٌّ) الابتدائيّة، والفاعليّة وَهِي الأرجح عنده؛ لِأَنّ الأَصل عدم التَّقدِيم وَالتَّأخِير، فهذا التقدير يجعل الاستفهام منصبًّا على الكون المحذوف الذي ناب عنه الجارّ في العمل[1].

ولا يُجيزُ ابن هشام مثل هذا الإعراب في الجارّ والمجرور إلّا إذا وقع في المواضع الأربعة؛ وهي كونه صفةً، وصلةً، وخبرًا، وحالًا. أو وقع معطوفًا على أحدها، أو وقع بعد نفيٍ أو استفهامٍ، فيرفعُ الفاعل حينئذٍ، وهذه المواضع تشترك مع شروط إعمال اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، التي لا تعمل إلّا بالاعتماد على هذه الأشياء، وتختلف عنها في موضع (الصلة) فقط[2]؛ وذلك يعود إلى أنّ فعل (الكون) المحذوف لا يقدّر إلّا في هذه المواضع، كما أنّ شبهَ الجملةِ لا يكون له محلٌّ إلّا فيها، عدا موضع (الصلة)، ويسمّى شبهُ الجملةِ في كلّ تلك المواضع مُستقرًّا، أمّا في غيرها فيسمّى لغوًا عند النحويّين[3].

(2) منعُ تقديمِ الخبرِ على المبتدإِ ما لم يُفدْ معنًى إنشائيًّا:

من المفروغ منه عند النحويّين أنّ المبتدأ إذا كان نكرةً وخبره شبه جملة، فالخبر واجب التقديم أمّا إذا كان معرفةً ولم يكن محصورًا، ولم يمنع من تقدّمه لبسٌ أو مانعٌ ما على التفصيل المعروف، فأنت بالخيار إن شئت قدّمت على الأصل، وإن شئت أخّرت لعدم المانع[4].

ويبيّن السهيليّ في إشارةٍ له أنّ الخبرَ حقُّه التأخير؛ لأنّهُ إنّما رُفع من حيث كان هو عينُه الاسم الأول (المبتدأ) في المعنى، كما في النعت والبدل، إذ يجريان على المنعوت والمبدل منه ويتبعانهما في الإعراب لزومًا[5].

ولا يفوتنا هنا أن ننبّهَ على أنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى من المعاصرين تبنّى وجهة نظر السهيلي هذه في عدّ الخبر قسمًا من التوابع بل هو من أهمّ الأقسام في بابها، من غير أن يشير إلى سبقه بذلك[6].

وإذا كان الأمر كذلك، ومنزلة الخبر كمنزلة التابع – عند السهيليّ– فالقول إذا يقتضي امتناع تقديم الخبر عليه قياسًا على النعت والبدل والتوكيد، إلّا أنّ حالَ الخبرِ في التقديم أخفُّ من تقديم التوابع؛ لأنّ التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبرُ من تمامِ المبتدإِ ولكنَّه من تمامِ الكلامِ الذي فيه المبتدأُ، فالنعتُ مع المنعوتِ لا يكونُ كَلامًا كما يكونُ الخبرُ مع المبتدإِ كلامًا[7].

ويجيب السهيليّ عن ورود مثل هذا التقديم معَ كثرتِه في القرآنِ والكلامِ الفصيحِ، نحو قولِهِ سُبحانَه: ﴿**وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ**﴾ [يس: 37]، وفي الحديث: ((مِسْكينٌ رَجُلٌ لا زَوْجَةَ لَهُ، مِسْكينَةٌ امرَأَةٌ لا زَوْجَ لَها))[8]، بأنّ الذي أَرادَ مَنْعَه هو تقديمِ الخبرِ الذي هوَ خبرٌ محضٌ مجرَّدٌ من المعاني التي هيَ نحوُ المدحِ والذَّمِّ والتَّرَحُّمِ والتَّعظيمِ وغيرِ ذلكَ؛ لأَنَّ تلكَ المَعانيَ إِذا دخَلَتْ في الكلامِ حَسَّنَت تأخيرَ المبتدإِ؛ لأَنَّهُ قد صارَ بسبَبِها مفعولًا في المعنى؛ فإذا قُلْتَ: حَسَنٌ زَيدٌ، فإنَّ المعنى: أَستَحسِنُ زيدًا، وإذا قُلْتَ: مُسيءٌ عمرٌو، فالمعنى: أَذُمُّ عَمْرًا، وإذا قُلْتَ: مِسكينٌ فُلانٌ، فالمعنى: أَرحَمُ فُلانًا وأَرقُّ لهُ، وأَشعَرَتْ هذهِ الصِّفاتُ كلُّها بهذا المعنى الذي لو لُفِظَ

(1) ينظر: مغني اللبيب: 582، 722. ضياء السالك إلى أوضح المسالك 1/ 214–210.
(2) ينظر: شرح قواعد الإعراب 75.
(3) ينظر: شرح قواعد الإعراب 73.
(4) ينظر: مغني اللبيب: 582، 722. ضياء السالك إلى أوضح المسالك 1/ 214–210.
(5) ينظر: نتائج الفكر 313.
(6) ينظر: إحياء النحو 126.
(7) ينظر: نتائج الفكر 313.
(8) أخرجه الطبرانيّ في (الأوسط): ح6585، والبيهقيّ في (شعب الإيمان): ح5096.

بهِ مُصرَّحًا لكانَ مقدَّمًا والاسمُ مؤَخَّرًا، وذلكَ الاسمُ هو المبتدأُ في اللفظِ وهو المذمومُ أَو المرحومُ في المعنى[1].

ويذكر السهيليّ أنّ سيبوَيْهِ استشهد بقولِهم: مُسيءٌ أَنتَ، ومِسكينٌ فلانٌ، وأنَّ الخليلِ منعَ تقديمِ الخبرِ في غير هذه الشواهدِ[2].

والموضع الذي تحدّث سيبويه فيه عن تقديم الخبر لم تذكر فيه هذه الأمثلةُ، فلعلّه وهمَ في إيرادها، كما أنّ التصريح لم يقع بعدم جواز التقديم في اللفظ مع بقاء نيّة التأخير، والذي منعه الخليل في مثل: (قائمٌ زيدٌ) هو عدّ (قائمٌ) مبتدأً عاملًا عمل الفعل و(زيد) مرفوعه، أمّا إعرابه خبرًا مقدّمًا فجليٌّ في النصّ أنّه مقبول عنده[3]. ومع هذا تبقى هذه الإشارة القيّمة من السهيليّ مفيدة في بيان العلّة المنطقيّة لعدم إجازة إعمال اسم الفاعل مقدّمًا من غير اعتماد عند الخليل؛ لأنّ التقديم يوحي بإرادة معنى الفعل الذي يفيد الحركة والحدوث، فلا مسوّغ للعدول عنه إلى الاسم، إلّا إذا كان لفظ الاسم يفيد المعاني الإنشائيّة كالترحم والتعظيم أو الذمّ والتقريع وثبوتها وتحقّقها في الاسم الذي بعده، فيلجأُ المتكلّم إلى مثل هذه التراكيب، بغض النظر عن صنعة الإعراب فيها.

وقد عقد الدكتور فاضل السامرّائيّ فصلًا للتقديم والتأخير في باب المبتدإِ والخبر ذكر فيه أغراضًا دلاليّة كالتخصيص والافتخار واالتفاؤل، وعقّب على ذلك بقوله: «وعلى هذا فإنّ قولَ النحاة: يجوز تقديمُ الخبر على المبتدإِ، كقولك: (تميميّ أنا)، و (مشنوء من يشنؤك)، ليس معناه أنّك تقدم متى شئت ولكنك تقدّم إذا اقتضى الأمر التقديم»[4].

المبحث الثاني
المبتدإ في المنهج الوظيفيّ المعاصر في دراسة النحو

أولًا- المنهج والمصطلح:

يُميّز مؤرّخو الدرس اللسانيّ بين قطبين رئيسين في النظريّات اللغويّة المعاصرة؛ هما القطب الشكليّ الذي يقدّم في تحليلاته البنية على الوظيفة، والقطب الوظيفيّ الذي ينطلق في وصف اللغة من تبعيّة البنية للوظيفة.

وبرز مصطلح الوظيفيّة في الدراسات اللغويّة المعاصرة وهو معرّبٌ في الأصل بالترجمةِ عن المصطلح (functionality)، والأخير مقتبس من الرياضيات؛ لأنّ مصطلح (function) يعني الدالّة، وهي علاقة رياضيّة يتغيّر أحد طرفيها تبعًا للآخر، فكأنّ من يؤدّي الوظيفة الأساس هو الركن المتغيّر المستقلّ الذي هو محطّ العلاقة، وما سواه تبعٌ له. وهذا المفهوم على ما ينطوي عليه من ترابطٍ بين متغيّراتٍ قد دخل إلى ميدان

(1) ينظر: نتائج الفكر 314.

(2) ينظر: نتائج الفكر 313.

(3) الذي قاله سيبويه في (الكتاب): 128-127/ 2: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدإِ، كما تؤخّرُ وتقدِّمُ فتقول: ضرب زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على (ضرَبَ) مرتفعٌ. وكان الحدُّ أن يكون مقدَّمًا ويكون زيدٌ مؤخّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا. وهذا عربيٌّ جيد. وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك. فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلًا كقوله: يقوم زيدٌ وقام زيد قبح؛ لأنّه اسمٌ. وإنّما حسن عندهم أن يُجرى مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوفٍ أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنّه لا يكون مفعولًا في (ضارب) حتى يكون محمولًا على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا، وأنا ضاربٌ زيدًا، ولا يكون ضاربٌ زيدًا على ضربتُ زيدًا وضربت عمرًا. فكما لم يجُزْ هذا كذلك استقبحوا أن يجرى مجرى الفعلِ المبتدإ، وليكونَ بين الفعل والاسم فصيل وإن كان موافقًا له في مواضع كثيرة؛ فقد يوافق الشيء الشيءَ ثم يخالفه، لأنّه ليس مثله».
وفي تفسير السهيليّ لهذا النصّ نظر، إذ يبدو أنّ الكلام يجري فيه عن إعمال اسم الفاعل (قائم) مقدمًا من غير اعتماد فهو الذي لا يجيزه البصريون، أمّا تقديمه مع إعرابه خبرًا مقدّمًا فهو ما لا بأس به عنده، وهو عربيّ جيّد.

(4) معاني النحو 153/ 1، وينظر: 152-150 فيه أيضًا.

الدراسات الاجتماعية وفروع التخصّصات الإنسانيّة الأخرى، ومنها الدراسات اللغويّة التي برز فيها التحليل الوظيفيّ بغية الانتقال إلى المستوى التطبيقيّ، وتجنّب الدوران في فلك الدراسات النظريّة المحضة[1].

وتقوم نظرية النحو الوظيفي على مجموعة من المبادئ الأساسية، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- يسعى النحو الوظيفي إلى وصف اللغات الطبيعية من وجهة نظر وظيفيّة، أي من الوجهة التي تعُدّ الخصائصَ البنيويّةَ للّغاتِ محكومةً بالأهداف التواصلية.

2- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية.

3- يميَّز داخل نظرية النحو الوظيفي بين ثلاثة أنواع من الوظائف التي تقوم بين مكونات الجملة وهي: الوظائف الدلالية (المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والأداة، والزمان، والمكان)، والوظائف التركيبية (الفاعل، والمفعول)، والوظائف التداولية (المبتدأ، والمحور، والبؤرة، والذيل) ولكل نوع من هذه الوظائف بنيته الخاصّة به[2].

ولإلقاء الضوء على الميزة الأخيرة نذكر أنّ النحو التقليديّ يمزج البنية الدلاليّة بالبنية التركيبية، ففي المقرّرات النحويّة يعرّف الفاعل تعريفًا دلاليًّا على أنّه من قام بالفعل، وللاحتراز من بعض الصور التي لا يقوم فيها الفاعل بالفعل مثل (مات)، وأفعال المطاوعة مثل (انكسر) يُذكر أنّ الفاعل قد يقوم به الفعل، أو يعرّف تعريفًا تركيبيًّا بأنّه ما أُسند إليه فعلٌ متقدّم عليه وهذا يشمل نائبه أيضًا، وتجد هذا الإشكال في حدّه عند ابن السرّاج حين ذكر أنّ الفاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويُجعلُ الفعلُ حديثًا عنه مقدَّمًا قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن[3]. ويعني بذلك ما أُسند إليه فعلٌ مبنيٌّ للمعلوم، مقدّمًا عليه، وحدّه عند الزمخشريّ: «ما كان المسند إليه من فعل... مقدّمًا عليه»[4]. وفصل البنية الدلالية عن التركيبيّة يحلّ إشكال تمثيل الفاعل اللفظيّ والفاعل المعنويّ والفصل بينهما[5].

ويعرّف المبتدأ بأنّه المتحدّث عنه أو المخبر عنه باسم أو جملةٍ وشبهها، فابن السرّاج مثلًا حدّ المبتدإ بأنّه: «ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أوَّلاً لثانٍ، مبتدِئًا به دون الفعل، يكون ثانيه خبرَه ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه»[6].

أمّا النحو الوظيفيّ فإنّه يفصل البنية الدلاليّة التي يُشار إليها بالوظائف الدلاليّة عن البنية التركيبية التي تمثّلها وظائفها الخاصّة بها، والبنية الدلاليّة فيه هي التي تضطلع بالحمل الأساسيّ الذي يمثّل بديلًا للمحمول والموضوع في الجملة التقليديّة، فوظائف الفاعليّة والمفعوليّة تركيبيّة تعرّف تعريفًا تركيبيًّا فحسب، أمّا المنفّذ (من قام بالفعل) أو المتقبّل (من قام به الفعل) أو المستقبل (من وقع عليه الفعل) فوظائفها دلاليّة تسند إلى التراكيب المناسبة لها في الجملة، ويزيد على ذلك تحديد الوظائف التداوليّة التي ترتكز على القيمة الإخباريّة، وتحدّد المتحدّث عنه أصلًا في الجملة بغضّ النظر عن كونه مسندًا إليه أو غيره، فمحطّ الفائدة هو ما ينتظر السامع معرفته من الخطاب، وقد يكون مكانًا

(1) ينظر: منازل الرؤية 159.

(2) ينظر : الوظائف التداوليّة: 10 – 11، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: 9 – 10، واللسانيات الوظيفية: 137 – 139 .

(3) ينظر: الأصول في النحو 1/ 72.

(4) المفصّل في صنعة الإعراب: 38، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش 1/ 200 ، وفيه: «ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل، أو مؤثّرًا فيه».

(5) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل 119 .

(6) الأصول في النحو 1 / 58.

أو زمانًا مخصِّصًا للحمل أو يكون متعلّقًا من متعلّقاته، أو يقع داخل الحمل نفسه، وهو شأن له وظيفته التداوليّة الخاصّة التي يُعبّر عنها بـ(البؤرة)، أمّا من يدور حوله الخطاب وبؤرته فهو (المحور) بوظيفته التداوليّة. ويبقى المبتدأ في النحو الوظيفيّ بعيدًا عن الحمل وبنيته ولا يمثّل منفّذًا أو مستقبلًا أو غيره من الأدوار الدلاليّة، ولا هو محور الخطاب ولا هو بؤرته، بل تقتصر وظيفته التداوليّة على استحضار المقام بذواته المناسبة للخطاب اللاحق كما سنرى.

ثانيًا- منزلة المبتدإِ في النموذج النواة في النحو الوظيفيّ:

اقترح اتّجاه النحو الوظيفيّ عددًا من النماذج تمثّل صياغات متطوّرة للنحو الوظيفيّ كان أوّلها **النموذج النواة** الذي يعتمد في اشتقاق الجملة في النصّ التواصليّ على ثلاث بنيات مرتّبة، وهذا النموذج اقترحه سيمون ديك في العام 1978 يمثّل اللبنة الأولى في صياغة النماذج التي تلته. وتُبنى الجملة من هذه البنيات الثلاث المرتّبة، وهي:

1. **البنية الحَمْليّة.** 2. **البنية الوظيفية.**
3. **البنية المكوّنيّة.**

ويتم بناء هذه البنيات الثلاث بتطبيق ثلاثة أنساق من القواعد: **قواعد الأساس** (الخزينة)، **وقواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية، وقواعد التعبير**. ويضطلع الأساس بإعطاء (إطار حملي) يمثّل (دخلًا) لقواعد بناء البنية الأولى الحمليّة التامّة التحديد. ويتم نقل البنية الحمليّة إلى البنية الثانية الوظيفيّة بإسناد الوظائف التركيبيّة ثم الوظائف التداوليّة. وبتطبيق قواعد التعبير على البنية الوظيفيّة يتم بناء البنية الثالثة المكونيّة[1]، كما سنمثّل لها فيما بعد.

وتضمّ قواعد الأساس شقّين رئيسين هما؛ (المعجم) الذي يمثّل الأصول والجذور اللغويّة للمفردات، و(قواعد تكوين المحمولات)، وهذه تضطلع بمهمّة اشتقاق الفروع من الأصول، ثمّ وضعها وتمثيلها في أطر حمليّة تحدّد المجهول الأساس وموضوعه الدلاليّ الذي تفصح عنه الجملة، بما يمثّل محطّ الفائدة الذي ينتظره السامع[2].

1. **البنية الحمليّة** : وهي البنية التي يُمثّل فيها للخصائص الدلاليّة. وتُبنى من طريق تطبيق قواعد (الأساس)، ويضمّ (الأساس) مجموعتين من القواعد هما: المعجم، وقواعد تكوين المحمولات. يضطلع المعجم بإعطاء الأطر الحمليّة والحدود الأصول، في حين تقوم قواعد التكوين باشتقاق الأطر الحمليّة غير الأصول.

وتمثّل الأطر الحمليّة في المعجم أو قواعد التكوين بنيةً تشتمل على **محمول** دالّ على واقعة، وعددٍ معين من **الحدود** تدلّ على الذوات المشاركة في الواقعة الدالّ عليها المحمول. وهذا يعني أنّ الحدود هي البديل الوظيفيّ للموضوع المقابل للمحمول في الثنائيّة المعروفة.

والمحمول: هو ما يدّل على واقعة معيّنة. وتنقسم الوقائع على أربعة أقسام: أعمال، أو أحداث، أو أوضاع، أو حالات. وتنقسم المحمولات على أربعة أقسام: المحمول الفعلي، والمحمول الاسمي، والمحمول الوصفي، والمحمول الظرفي.

والحدود: هي العناصر التي تقوم بوظيفة معيّنة في تحقيق الواقعة. وتنقسم على قسمين: حدود موضوعات تُسهم في تعريف الواقعة نفسها، كالحدّ المنفّذ، والحدّ المتقبّل وغيرهما، وحدود لواحق لا تتعدّى وظيفتها تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة، كالحدّ المكان، والحدّ الزمان.

(1) ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: 71 – 72 .

(2) ينظر: التفكير الدلاليّ في الدرس اللسانيّ: 269، والمنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: 72 .

ويحدد الإطار الحملي[1]:

1. المحمول: ويُمثّل له في العربية بالحدث، الذي يمثله المصدر غالبًا.
2. مقولة المحمول التركيبية، كأن يكون المحمول فعلًا (ف)، أو اسماً (س)، أو وصفاً (ص)، أو ظرفا (ظ).
3. محلات الحدود، وهي المواقع التي تحتلّها حدود المحمول.
4. الوظائف الدلالية التي تحملها محلّات الحدود. ويقصد بالوظائف الدلاليّة الأدوارُ التي تقوم بها حدود المحمول بالنسبة للواقعة، كأن تكون وظيفةُ الحدّ منفّذًا، أومتقبّلًا، أومستقبلًا، أو أداةً، أو مكانًا، أو زمانًا. فـ (المُنفّذ) يؤشّر الى الذات التي قامت بتحقيق الواقعة، والوظيفة الدلالية (المُتقبّل) تؤشّر إلى الذات التي تتحمّل الواقعة، ووظيفة (المستقبِل) تشير الى الذات التي نُقل شيء ما إليها أو وقع عليها، والوظيفة (الأداة) تدلّ على الواسطة أو الآلة التي تتحقق بها الواقعة، والوظيفتان (الزمان والمكان) تدلان على زمان حدوث الواقعة ومكانه.

وتنقسم الحدود بالنظر الى أهميتها في الواقعة أو الحدث على صنفين: حدود تسهم في تعريف الواقعة نفسها كـ (الحدّ المنفذ، والحد المتقبل، والحد المستقبل)، وحدود لا تتعدّى وظيفتها تخصيصَ الظروف المحيطة بالواقعة كـ(الحدّ المخصّص للمكان والحدّ المخصّص للزمان والحدّ المخصّص للأداة) وغير ذلك. ويُصطلح على تسمية الحدود الأولى (موضوعات)، وتسمية الحدود الثانية (لواحق مخصّصة)[2].

2. **البنية الوظيفية** : يقوم بناء البنية الوظيفية على تطبيق قواعد إسناد الوظائف على البنية الحملية. وهناك مجموعتان من الوظائف التي يُمثّل لها في البنية الوظيفية:

أ- الوظائف التركيبية: وتمثّلها وظيفتان: الفاعل، والمفعول، وتعرّف هاتان الوظيفتان في إطار ما يسمّيه سيمون ديك (بوجهة النظر)، ويقصد بها الوجهة التي تُقَدَّم الواقعة على أساسها، أي أن الوظائف التركيبية تحدد الوجهة المُنطَلَق منها في وصف الواقعة الدالّ عليها المحمول. فتُنتقى بعض الحدود لتكون إمّا (منظورا رئيسًا) وإمّا (منظورا ثانويًّا)، وتظل الحدود الأخرى خارج مجال الوجهة. وإلى هذين الحدّين (الوجهيين) تُسند بالترتيب الوظيفتان التركيبيّتان: (الفاعل والمفعول)، في حين تبقى الحدود (غير الوجهية) من دون وظيفة تركيبيّة. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الوظيفتين التركيبيتين كما يأتي:

الفاعل: هو الوظيفة التي تُسند الى الحدّ الذي يشكل المنظور الرئيس للوجهة.

المفعول: هو الوظيفة التي تُسند الى الحدّ الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة.

يفاد من هذه السلّميّة أنّ الوظيفة التركيبية (الفاعل) تسند بالدرجة الأولى الى المكوّن الحامل للوظيفة الدلاليّة (المنفّذ)، فإذا خلت الجملة من مكون حامل لوظيفة (المنفّذ) تسند وظيفة الفاعل إلى المكون الحامل للوظيفة الدلالية (المتقبّل) وهكذا. كما يفاد من السُلّميّة نفسها أنّ الوظيفة التركيبية (المفعول) لا تسند الى مكوّنٍ حاملٍ للوظيفة الدلالية (المنفّذ) وإنما تسند بالدرجة الأولى الى المكون الحامل للوظيفة الدلاليّة (المتقبّل)، فإذا خلت الجملة منه أسندت وظيفة المفعول الى المكون الحامل لوظيفة (المستقبل) وهكذا[3].

ب- الوظائف التداولية: وهي علاقات تقوم بين مكونات الجملة على أساس المعلومات الإخبارية التي تحملها تلك المكونات طبقًا للطبقات المقامية التي يمكن

(1) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلاليّ التداوليّ: 76 .
(2) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : 34 .
(3) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : 15 .

أن تنجز فيها الجملة[1].

والوظائف التداولية في هذا النموذج أربع وظائف، تقسّم بالنظرِ إلى موقعها من الحمل على وظيفتين خارجيّتين ووظيفتين داخليّتين، تُسند الوظيفتان الخارجيّتان إلى المكوّنات التي لاتنتمي إلى الحمل، وهما وظيفتا (**المبتدأ**) و(الذيل)، في حين تسند الوظيفتان الداخليّتان إلى المكوّنات التي تعدّ من عناصر الحمل (موضوعات المحمول أو لواحقه)، وهما وظيفتا (البؤرة) و(المحور)[2].

فالمبتدأُ في منظور النحو الوظيفيّ: هو المكون الذي يحدّد مجال الخطاب الذي يُعدّ الحمل التالي واردًا بالنسبة إليه. ففي الجملة (زيدٌ قام أبوه) يقع المكون (زيد) خارج الحمل (قام أبوه) ولا يمثل مكوّنًا من مكوّناتِه، ولكنه يحدّد مجالَ ذلك الحمل الوارد بعده[3].

وهذا يعني أنّ وظيفة المبتدأ في النحو الوظيفيّ وظيفة تداوليّة خارجيّة مرتبطة بالمقام تقع خارج الحمل الأصلي المكوّن من حدود ومحمولات، وليست وظيفته دلاليّة، ولا محوريّة، ووجوده لا يغني عن ذكر الحدّ المنفّذ، بل يؤتى به لاستفتاح الخطاب عن شيء معلوم سلفًا للمخاطَب، وهذا يفسّر لنا عبارة أبي السعود حين سمّاه عنوان الموضوع المفروغ منه.

ولو عدنا إلى الجمل التي ذكرها السهيليّ وجدنا مصداق ما يؤسّس له النحو الوظيفيّ هنا، فالجملة: زيدٌ قام أبوه، لا يصحّ أن يُجعل فيها (زيد) المسند إليه المتحدّث عنه وليس هو محور الحديث في المقام؛ لأنّه لو أُعيد إلى وضعه الأصليّ لقيل: قام أبو زيدٍ، فهو في موقع المضاف إليه الذي احتلّه ضميره، مع التسليم باختلاف محطّ الاهتمام في الجملتين، وفحوى الخطاب في حقيقة الأمر تكمن في الجملة التي بعده والتي تمثّل الحمل وبنيته، تتوزّع فيها الأدوار الدلاليّة المذكورة آنفًا.

أمّا من حيث البنية التركيبية فلا بأس من عدّها جملة اسميّة لجواز دخول الناسخ عليها خلافًا للفعليّة التي قد يتقدّم شيءٌ من معمولاتها عليها[4].

وهنا ينبغي التنبيه على أنّ المبتدأ المقصود في هذا التقسيم الوظيفيّ هو المبتدأ الذي يكون خبره جملة أمّا المبتدأ الذي خبرُه مفردٌ فهو لا يُعدّ مبتدأً في العرف الوظيفيّ بل هو منفّذ له دوره الدلاليّ وظيفته تقع داخل الحمل الأصليّ، وهو في التركيب فاعلٌ للحدث أو الواقعة. وهذا يوضّح فصل النحو الوظيفي الجملة التي مثل: البدر طلع، عن الجملة التي مثل: البدر اشتدّ ضياؤه[5].

ولا يفوتنا أن نذكر أنّ ما قيل في حدّ الفاعل في المبحث الأوّل من كون فعله مقدّمًا، هو ما عَلِيهِ البصريّون من أنّه يجب تَأخِير الفَاعِل عَن عَامله. أمّا الكوفيّونَ فتنسب المصادر النحويّة إليهم أنّهم يرونَ جواز تَقْدِيمه، نَحْو: زيدٌ قَامَ، وهو عند البصريِّين مبتدأٌ خبره جملةٌ فعليّةٌ، والإشكال فيه قديمٌ جديدٌ، إذ ذَكَرَ ابن هشام أنَّ الذي يَرى جوازَ تقديم الفاعل على الفعل، وهم الكوفيّون، يَجْعَلُ نَحْوَ: (زيدٌ قامَ) جملةً فعليّةً على التقديم والتأخير[6]. وقد ردّ المبَرِّدُ على من يزعم هذا الزعم من غير أن ينسبه إلى الكوفيِّين[7]، وأوّل من رأيته ينسب ذلك القول ابنُ السِّيد البطليوسيّ، إذ نسبه إلى قطربٍ (206هـ) وثعلبٍ (291هـ)، وردّه بأنّه يقتضي عدم التفريق بين الفاعل اللفظيّ والفاعل المعنويّ، وأنّه لو صحّ لم يجزْ أن تقول: زيدٌ قام أبوه، فترفع فاعلًا

(1) ينظر : اللسانيات الوظيفية : 151 .
(2) ينظر : اللسانيات الوظيفية : 151 .
(3) ينظر : الوظائف التداوليّة : 115 .
(4) ينظر: الجملة العربية – تأليفها وأقسامها 159.
(5) ينظر : الوظائف التداولية : 119–116 و التفكير الدلاليّ في الدرس اللسانيّ310–309.
(6) ينظر: مغني اللبيب 496 – 497. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 576.
(7) ينظر: المقتضب 4 / 128 .

آخر[1].

وقد ذَهَبَ الدكتور المخزوميّ وبعضُ المحدَثِينَ إلى ما ذَهَبَ إليه الكوفيّون من قَبْلُ، فلم يَرَ المخزوميّ فَرقًا يُذْكَر بين جملتَي: (البَدْرُ طَلَعَ)، و(طَلَعَ البَدْرُ)، سوى تقديم المسند إليه في الجملة الأُولى، وتأخيرِهِ في الثانية، وتقديمُ المسنَد إليه، عندَهُ، لا يُغَيِّر من طبيعة الجملة؛ لأنَّه إنّما قُدِّمَ للاهتمام به، لذا كانت الجملتان عنده فعليّتين. وذَهَبَ المستشرق الألمانيّ برجشتراسر نحوَ هذا المذهب؛ إذ قال: «والجملةُ مركَّبةٌ من مسندٍ ومسندٍ إليه؛ فإن كان كلاهما اسمًا أو بمنزلة الاسم فالجملةُ اسميّةٌ، وإن كان المُسْنَد فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعليّةٌ»[2].

وظيفتا الذيل والبؤرة:

الذيل: هو المكون الذي يوضّح أو يعدّل معلومات واردة في الحمل. فقد يعطي المتكلم إفادةً ثم يلحظ أنها ليست واضحة، فيزيد مكوّنًا يتلو الحملَ وظيفتُه إزالة الإبهام. ففي الجملة (قرأتُ الكتاب، نصفَه) تضاف الإفادة التي يحملها المكون (نصفه) لتعديل دلالة الشمول التي يحملها المكون (الكتاب)[3].

والبؤرة: هي الوظيفة التي تُسند الى المكوّن الحامل للإفادة الأكثر أهميةً أو الأكثر تصدّرًا من حيث المعنى الجديد في الجملة[4]. وفي الجمل الاسميّة تمثل منزلة الخبر هذه الوظيفة بوصفه هو المتمّ للفائدة، ولكن في النحو الوظيفيّ يُشارُ إلى أنّ مكوّناتٍ أخرى كانت في المنظور التقليديّ من الفضلات يمكن أن تحتلّ هذه المنزلة وتؤديّ هذه الوظيفة، ففي الجملة الآتية يحمل المكوّن الظرفيّ (البارحة) الموقع الأكثر ظهورًا، فهو محطّ الفائدة أو (البؤرة) في الجملة بالنظر إلى الوضع التخابري بين المتكلّم والمخاطب:

– البارحةَ أتممتُ كتابةَ المقالةِ لا اليومَ.

وتبقى **وظيفة المحور** لتمثّل الوظيفة التي تُسند الى المكوّن الدالّ على الذات المُتحدَّث عنها داخل الحمل، أي المكون الذي هو محطّ الحديث داخل الحمل[5]، بغضّ النظر عن كونه مسندًا إليه بالمعنى التقليديّ أو غير ذلك، فإذا عدنا إلى الجملة السابقة وجدنا أنّ المحور فيها هو (المقالة)، أمّا الإتمام في الفعل (أتممتُ) فهو يمثّل المحمول أو الحدث ووظيفته دلاليّة لاتداوليّة، ومثله الحدّ المنفذ الذي تمثّله (تاء) الفاعل، والحدّ المستقبل الذي هو الكتابة نفسها.

وهذا يعني أنّ المحور في الجمل المثاليّة يكون فاعلًا للحدث الذي يمثل محطّ الإخبار، لكنّه لا يكون مبتدأً بالمعنى الوظيفيّ مطلقًا؛ لأنّ المبتدأ الذي يكون خبره مفردًا هو فاعلٌ معنويٌ كما أسلفنا، ومن هذه الوجهة فقط يستحقّ أن يكون محورًا للخطاب.

3. **البنية المُكوّنيــّة** : وهي البنية التي يُمثّل فيها للخصائص الصرفيّة والتركيبية. ويتم ذلك بتطبيق النسق الثالث من القواعد (قواعد التعبير) على البنية الوظيفية. وتضم قواعد التعبير مجموعات القواعد الآتية: قواعد إسناد الحالات الإعرابية، وقواعد إدماج مخصصّات الحدود (إدماج أداة التعريف مثلًا)، والقواعد المتعلقة بصيغة المحمول، ويتم التمثيل لمخصصّات الحدّ برموز تدمج في الحدود على مستوى البنية المكونيّة[6].

وتقوم الفكرة الأساسيّة التي بمقتضاها يُسند النبر والتنغيم على البعد التداوليّ، فمثلًا يسند النبر المركزي في الجملة إلى المكون الحامل للوظيفة التداوليّة (البؤرة) [7]. وبعد استكمال البنية المكونية تمثّل هذه

(1) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل 119 .
(2) التطوّر النحوي 125، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 42، 73.
(3) ينظر : الوظائف التداولية: 148–147 .
(4) ينظر : الوظائف التداوليّة: 28 .
(5) ينظر : الوظائف التداولية : 69 .
(6) ينظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : 19 .
(7) ينظر : اللسانيات الوظيفيّة: 180 .

البنية دخلًا لقواعد التأويل الصوتيّ التي تنقلها الى جملة محققّة[1].

النتائج:

- كانت للقدماء محاولات جادّة في تمثيل الوظائف الدلاليّة للمكونات التركيبية في الجملة، إلّا أنّ هذا التمثيل يصطدم أحيانًا بالمقرّرات النحويّة، فيلجأ بعضهم إلى إلغاء الاعتداد باطراد القاعدة في حين يخضع آخرون لسطوة القاعدة بليّ أعناق النصوص وتفسير دلالاتها تعسّفيًا.
- في موضوع الابتداء كان إدراك القدماء لحقيقة كون المبتدأ هو الحالة المعروفة التي يؤتى بها لافتتاح الحديث عن حادثٍ ما هو الذي يحدوهم إلى إسناد هذه الوظيفة للمكوّن (شبه الجملة) خلافًا للمتعارف عليه في قواعد الابتداء.
- يفصل النحو الوظيفيّ البنى التركيبية كالفاعلية والمفعولية عن البنى الدلاليّة التي تمثل أدوار المنفذين والمتقبلين والجملة المثاليّة هي التي يكون المكون التركيبي (الفاعل) هو المكون الدلالي (المنفّذ) للحدث الرئيس (المحمول) وهو محور الخطاب التداوليّ، ويعدّ المبتدأ محورًا ومنفّذًا إذا كان هو الفاعل المعنويّ، وإلّا كان من تراكيب الذيل.

(1) ينظر : الوظائف التداولية : 24 .

المصادر:

1. **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، القاهرة، الطبعة الثانية، 1413هـ- 1992م.
2. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، أبو السعود، محمّد بن محمّد ابن مصطفى العماديّ (ت:982هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ- 1999م.
3. **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجيّ**، عبدالله بن السِّيد البطليوسي(ت:521هـ)، تحقيق: حمزة عبدالله النشرتي، دار المرّيخ-الرياض، الطبعة الأولى، 1399هـ-1979م .
4. **الأصول في النحو**، ابن السرّاج أبوبكر محمّد بن السريّ (ت: 316هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1420هـ- 1999م.
5. **الأعلام**، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي (ت1396:هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.
6. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، 1424هـ- 2003م.
7. **الإيضاح في علوم البلاغة**، القزوينيّ، محمد بن عبد الرحمن بن عمر(ت: 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الثالثة، (د.ت).
8. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، السيوطيّ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا، (د.ط)، (د. ت).

9. **التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث**، خالد خليل هويدي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة: الأولى، 2012 م.
10. **الجملة العربيّة - تأليفها وأقسامها**، فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر، عَمّان، الطبعة: الأولى،1422هـ-2002م.
11. **حاشية الشريف الجرجانيّ على الكشّاف**، الشريف علي بن محمّد الحسيني الجرجانيّ (المتوفّى: 816هـ)، في هامش الكشّاف للزمخشريّ (المتوفّى: 538هـ)، دار المعرفة، لبنان، (د.ت).
12. **حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك**، أبو العرفان محمد بن عليّ الصبّان (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ-1997م.
13. **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (د.ت).
14. **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفيّ**، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، 1986 م.
15. **رسالتان في اللغة: 1- منازل الحروف، 2- الحدود**، الرمّاني أبو الحسن عليّ بن عيسى (ت: 384هـ)، تحقيق وتعليق إبراهيم السامرّائيّ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، (د.ط)، 1984م.
16. **شرح ألفية ابن مالك**، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن(ت : 769هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون،1400هـ- 1980م.
17. **شرح تسهيل الفوائد**، ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين (ت:672هـ)، المحقق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
18. **شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)**، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده، (المتوفى: 950 هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، ودار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م.
19. **شرح الكافية**، الرضي، رضي الدين محمّد بن الحسن الإستربادي (ت: 686)، تحقيق: عمر حسن، جامعة قاريونس (د.ط)، 1398هـ- 1978م.
20. **شرح اللمع لأبي الفتح عثمان بن جنّي**، الشريف الكوفي، عمر بن إبراهيم الحسينيّ (ت:539هـ)، تقديم وتعليق: محمود بن محمّد الموصليّ، دار الكتب الوطنيّة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات، الطبعة الأولى،1431هـ-2010م.
21. **شرح (المفصل للزمخشري)**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
22. **ضياء السالك إلى (أوضح المسالك لابن هشام)**، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.
23. **في النحو العربي نقد وتوجيه**، مهدي المخزوميّ، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، (د.ط)، 1384هـ-1964م.
24. **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، ط1، 1996 .

25. **الكتاب**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (المتوفّى:180هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ-1988م.
26. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
27. **اللسانيات الوظيفيّة، مدخل نظري**، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة: الثانية، 2010م.
28. **اللسانيات الوظيفية المقارنة**، دراسة في التنميط والتطور، أحمد المتوكل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة: الأولى، 2012 .
29. **مبادئ اللسانيات**، أحمد محمد قدّور، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 2008م.
30. **معاني النحو**، د. فاضل صالح السامرائيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- الأردن، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
31. **المعجم الأوسط**، الطبرانيّ سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، (د.ط)،)، (د.ت).
32. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، جمال الدين الأنصاريّ (ت: 761هـ)، المحقق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، 1985م.
33. **مفتاح العلوم**، السكّاكي يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب (ت: 626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية)، 1407 هـ - 1987م.
34. **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشريّ أبو القاسم **محمود بن عمرو بن أحمد**، (ت: 538هـ)، المحقق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
35. **منازل الرؤية- منهج تكامليّ في قراءة النصّ**، سمير شريف ستيتيّة، دار وائل، عمّان- الأردن، الطبعة الأولى، 2003م.
36. **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي القديم**، أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، الرباط، الطبعة: الأولى، 2006 .
37. **موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار**، ميرزا الخامس، يوخنّا، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1433هـ-2012م.
38. **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1412- 1992م.
39. **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، 1985.

Sources:

- Abu Al-Saud, Muhammad Ibn Muhammad Ibn Mustafa Al-Emadi (died: 982 AH), 1419 AH-1999 AD, Irshad Al- Aql Al-Saleem, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, first edition.
- Al-Mutawakkil, Ahmed, 1985 AD, Pragmatic Functions in Arabic Language, Dar Al-Thaqafa, Casablanca, First Edition.
- Al-Batloussi, Abdullah bin Al-Sayyid (died: 521 AH), 1399 AH-1979 AD, Correcting the flaw in Al- Jumal of Al-Zajjaji,
- edited by: Hamza Abdullah Al-Nasharti, Dar Al-Merikh - AL-Riyadh, first edition.
- Al-Makhzoumi, Mahdi, 1384 AH-1964 AD, in Arabic grammar, criticism and guidance, publications of the Modern Library, Sidon, Beirut.
- Al-Mutawakkil, Ahmed, 1985 AD, Pragmatic functions in the Arabic language, the House of Culture, Casablanca, first edition
- Al-Mutawakkil, Ahmed, 1986 AD, Studies in Functional Arabic Language Grammer, Dar Al-Thaqafa, Casablanca, First Edition.
- 3-Al-Mutawakkil, Ahmed, 1996 AD, issues of the Arabic language in functional linguistics, infrastructure or semantic deliberative representation, Dar Al-Aman, Rabat, First Edition.
- Al-Mutawakkil, Ahmed, 2006 AD, the functional approach to ancient Arab linguistic thought, Dar Al-Aman Rabat, Rabat, First Edition.
- Al-Mutawakkil, Ahmed, 2010 AD, Comparative Functional Linguistics- Study in Profiling and Development, Arab Science House Publishers, first edition.
- Al-Mutawakkil, Ahmed, 2010 AD , Functional Linguistics- Theoretical Introduction, United New Book House, Second edition.
- Al-Najjar, Muhammad Abdul Aziz, 1422 AH - 2001 AD, Zia Al-Salek to (Awdhah Al-Masalik by Ibn Hisham), Al-Risala Foundation, First Edition.
- Al-Qazwini, Muhammad ibn Abd al-Rahman ibn Umar (died: 739 AH), clarification in the sciences of rhetoric, editor: Muhammad Abd al-Moneim Khafaji, Dar al-Jeel, Beirut, third edition.
- Al-Radhi, Radhi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan Al-Estrabadi (died: 686 AH), 1398 AH-1978 AD, Sharh Al-Kafiya, editor: Omar Hassan, University of Garyounis.
- Al-Rommani, Abu al-Hasan Ali bin Isa (died: 384 AH), 1984 AD, two letters in the language: 1-Manazil Al- Horoof, 2- Al-hodood, edited and commented of Ibrahim Al-Samarrai, Dar al-Fikr for publication and distribution, Amman.
- Al-Sabban, Abu Al-Irfan Muhammed bin Ali (died: 1206 AH), 1417 AH-1997 AD, Commentary of Sabban on Sharh Al-Ashmouni for the Millennium of Ibn Malik, Dar Al-Kutub Al-Alamiyah, Beirut-Lebanon, first edition.
- Al-Sakaki, Youssef bin Abi Bakr Abu Ya`qub (died: 626 AH), 1407 AH - 1987 AD, Muftah al-Ulum, Adjusting it and putting its Margins: Naim Zarzur, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, second edition.
- Al-Samarrai, Fadel Saleh, 1422 AH-2002 AD, The Arabic Sentence - Its Composition and Divisions, Dar Al-Fikr, Amman, First Edition.
- Al-Sharif Al-Jarjani, Ali bin Muhammad (died: 816 AH), Commentary of Al-Sharif Al-Jarjani on Al- Kashaf, in the margins of Al-Kashaf of Zamakhshari (died: 538 AH), Dar Al-Maarefa, Lebanon.
- Al-Sharif Al-Kufi, Omar Bin Ibrahim Al-Husseini (died: 539 AH), 1431 AH-2010AD, Explanation Al-Lomaa by Abu Al-Fatih Othman Bin Jenni, Presented and Commented: Mahmoud Bin Muhammad Al-Mawsali, National Library of Books, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, Emirates, first edition.
- Al-Suhaili, Abu al-Qasim Abdul Rahman bin Abdullah (died: 581 AH), 1412 AH -1992 AD, the results of thought in grammar, Dar Al-Kutub Al-Alami - Beirut, First Edition.
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din (died: 911 AH), Bughyat Al- Woaat, editor: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, the modern library, Lebanon - Sidon.
- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed bin Ayoub (died: 360 AH), Al-Awsat dictionary, editor: Tariq bin Awad Allah bin Muhammad, and Abdul Mohsen bin Ibrahim Al-Husseini, Dar Al-Haramain - Cairo.

- Mustafa, Ibrahim, 1413 AH - 1992 AD, Revival of Grammar, Cairo, second edition.
- Qaddour, Ahmad Muhammad, 2008 AD, Principles of Linguistics, Dar Al-Fikr, Damascus, Third Edition.
- Sheikh Zada, Muhammad bin Mustafa Al-Qujwi, (died: 950 AH), 1416 AH-1995 AD, an explanation for (the Rules of Declension by Ibn Hisham), studied by: Ismail Ismail Marwa, Dar Al-Fikr Al-Moaasir (Beirut - Lebanon), First Edition.
- Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (died: 180 AH), 1408 AH-1988 AD, AL-Kitab, edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, Third Edition.
- Statiya, Samir Sharif, 2003 AD, Manazel Al-Rouya - An Integrated Approach to Reading the Text, Dar Wael, Amman, Jordan, First Edition.
- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, (died: 538 AH), 1407 AH, Al-Kashaf, Dar al-Kitab Al-Arabi - Beirut, third edition.
- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, (died: 538 AH), 1993 AD, Al-Mufassal, editor: Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library - Beirut, first edition.
- Al-Zarkali, Khair al-Din bin Mahmoud bin Muhammad al-Dimashqi (died 1396: AH), 2002 AD, Al-Alam, Dar Al-Elm for Millions, fifteenth edition.
- Huwaidi, Khaled Khalil, 2012 AD, Semantic Thinking in the Modern Arabic Linguistic Lesson, Arab Science House Publishers, first edition.
- Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sarri (died: 316 AH), 1420 AH-1999 CE, Al-Usool in grammar, editor: Abd al-Hussein al-Fatli, the Risala Foundation, fourth edition.
- Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman (died: 769 AH), 1400 AH -1980 AD, Explanation of the Millennium of Ibn Malik, editor: Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid, Heritage Administration- Cairo, Dar Misr for Printing, Edition: Twentieth.
- Ibn Hisham, Abdullah bin Yusef, Jamal al-Din al-Ansari (died: 761 AH), 1985 CE, Mughni Al-Labib An Kutub AL-Areeb, editor: Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamad Allah, Dar al-Fikr - Damascus, Edition: Sixth.
- Ibn Jenni, Abu Al-Fatih Othman (died: 392 AH), Al-Khasais, The Egyptian General Book Authority, Fourth Edition.
- Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, Jamal al-Din (died: 672 AH), 1410 AH - 1990 AD, Explanation of Fawaid Al- Tas-heel, editor: Abdul Rahman Al-Sayyid and Muhammad Badawi Al-Mukhtoon, Dar Hajr for Printing, Publishing, and Advertising, First Edition.
- Ibn Yaish, Yaish bin Ali (died: 643 AH), 1422 AH - 2001 AD, Sharh (Al-Mufsal of Zamakhshari), presented by Emile Badi 'Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, First Edition.
- Mirza V, Yokhna, 1433 AH-2012AD, Encyclopedia of the Syntactic Terms from Origin to Stability, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, First Edition.